

## دور الحوكمة الحضرية المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

The role of local urban governance in the achievement of sustainable development in Algeria: ET Dr/



آمال طواهرية *TOUAHRIA Amel*

مخبر دراسات وابحاث حول المجازر الاستعمارية

جامعة سطيف2، الجزائر، [am.touahria@univ-setif2.dz](mailto:am.touahria@univ-setif2.dz)

عادل بن عمر *BEN OMAR Adel*

جامعة سطيف2، الجزائر، [a.benamor@univ-setif2.dz](mailto:a.benamor@univ-setif2.dz)

تاريخ الإرسال: 2023/02/09 تاريخ القبول: 2023/04/17 تاريخ النشر: 2023/04/17

### ملخص:

تهدف الدراسة الى إبراز دور الحوكمة الحضرية المحلية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر وإبراز العلاقة بين مفهوم الحوكمة الحضرية المحلية والتنمية المستدامة، اعتمادا على الإشكال الآتي: ما هو دور الحوكمة الحضرية في تجسيد التنمية المستدامة؟ وللإجابة على هذا الإشكال انطلقنا من فرضية مفادها إن هناك علاقة تفاعلية وظيفية بين مفهوم الحوكمة الحضرية على الصعيد المحلي تؤثر على مؤشرات التنمية المستدامة وللتحقق من هذه الفرضية اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، لوصف متغيرات الدراسة وتحليلها، وعليه توصلنا الى إثبات الفرضية حيث يتضح جليا انه كلما تحققت مؤشرات الحوكمة الحضرية كلما ساعد ذلك على تحقيق التنمية المستدامة.

**الكلمات المفتاحية:** الحوكمة الحضرية المحلية؛ المدن الذكية؛ التنمية المستدامة.

### Abstract:

The study aims to highlight the role of local urban governance in achieving sustainable development in Algeria and to highlight the relationship between the concept of local urban governance and sustainable development, based on the following problems: What is the role of urban governance in reflecting sustainable development? In response to this problem, we have proceeded from the premise that there is a functional interactive relationship between the concept of urban governance at the level.

**Keywords:** Urbane Governance; Smart Cities; Sustainable Development.

\* المؤلف المرسل: آمال طواهرية، [@univ-setif2.dzam.touahria](mailto:@univ-setif2.dzam.touahria)

#### مقدمة:

تعد الحوكمة الحضرية والتنمية المستدامة من أهم المواضيع التي يولها المجتمع الدولي أهمية بالغة، كما يعتبر موضوعاً محورياً في السنوات الأخيرة للعديد من المؤتمرات الدولية، بغية التوصل إلى حلول واليات مبتكرة لمواجهة التحديات التي تفرضها ظاهرة تضخم المدن، والمخاطر الناجمة عنها حيث تتوقع دراسات أجرتها هيئات منظمة الأمم المتحدة أن اثنين من كل ثلاثة أشخاص سيعيشون في المدن في عام 2050 وهو ما يثير مخاوف الدول من عدم قدرتها على تلبية حاجات السكان وتفاقم الأزمة الاقتصادية والبيئية التي ستؤثر سلباً على سكان الحضر، لذا فإن المعالجة الفعالة لمشاكل التحضر في الوقت الراهن تعد أولوية عالمية. وتحد كبير تواجهه دول العالم المتقدم والمتخلف على حد سواء حيث، يؤدي التزايد الغير مسبوق للأفراد في المدن إلى ظهور، تحديات جديدة في الإدارة الحضرية لموارد المياه، ومكافحة الاحتباس الحراري وتلوث الهواء، وتصريف النفايات مما ينعكس على الأوضاع الاجتماعية التي تؤدي إلى خلق الجريمة، وانعدام الأمن وتكدس النفايات، وزيادة استهلاك الطاقة.

في هذا السياق، حاول الباحثون في عدة مجالات إلى التوصل لطرق عملية لترشيد الإدارة الحضرية، ومن بين هذه الحلول التي توصل إليها الباحثون هي الحوكمة الحضرية، التي أنتجت لنا جملة من الحلول المبتكرة كالمدينة المستدامة والمدن الذكية، بحيث تحاول هذه الأخيرة الحد من التأثير السلبي للمشاكل الحضرية واحتوائها، بهدف التنظيم المجالي للمدينة، وضبط نموها، وزيادة فاعليتها، واستدامة خدماتها وتطويرها في ضوء مفهوم "المدن الذكية"، التي تساعد على التنبؤ بالنمو المستقبلي للسكان، وما يترتب عليه من تغيرات في استخدامات الموارد واحتياجات المواطنين، من خلال ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وتحسين الخدمة العمومية عن طريق حوكمة أساليب الإدارة الحضرية للمدن. وفي هذا الإطار نطرح الإشكال الآتي: ما هو دور الحوكمة الحضرية المحلية في تجسيد التنمية المستدامة بالجزائر؟ للإجابة على هذا السؤال المحوري اعتمدنا الفرضية الآتية:

هناك علاقة تفاعلية وظيفية بين مفهوم الحوكمة الحضرية والمدن الذكية تؤثر على مؤشرات التنمية المستدامة.

#### منهج الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي اقتضته الضرورة المنهجية كون هذه الأخيرة دراسة نظرية في المفاهيم المصطلحات، حيث يعتبر المنهج الوصفي في هذه الحالة الأنسب لوصف الظاهرة وتفسيرها من جميع جوانبها، وللإحاطة بها وتقريبها لذهن الدارسين، إضافة إلى وصف وتحليل الشق المتعلق بدراسة حالة الجزائر من خلال تبين واقع وآفاق التحول نحو المدن الذكية في الجزائر.

#### 1. الإطار المفاهيمي والنظري لتغيرات الدراسة:

إن أي دراسة علمية تعتمد على ترسانة مفاهيمية تمتاز بالدقة والوضوح وهو ما سنحاول تحديده انطلاقاً من تعريف أهم متغيرات الدراسة:

#### أ. تعريف الحوكمة:

تعددت تعريفات هذا المفهوم واختلفت باختلاف المفكرين والدارسين، لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة الإلمام بأهم التعريفات وكذا التطور الذي عرفه هذا المفهوم وأبعاده:

لغة: الحوكمة *governance* لفظٌ مستحدثٌ في اللغة العربية، وقد أقره مجمع اللغة العربية في القاهرة عام 2002م إذ جاء ترجمةً للكلمة الإنجليزية *Governance* والتي من معانيها (حُكم). وذلك بعد أن انتقلت هذه الكلمة في اللغة الإنجليزية من السياسة إلى الاقتصاد لتدل على المعنى الاصطلاحي وارتبطت مع الشركات *Companies* لتصبح وكأنها لفظ واحد من جزأين "*Corporate Governance*" أي: "حوكمة الشركات" وابتدأ تطبيق هذا المفهوم عليها، وفي بعض الأحيان يستبدل مصطلح الحوكمة بمسمى "الإدارة الرشيدة" وهما يحملان نفس الدلالة إلا أن الأخير يشير إلى المصطلح العلمي للحوكمة (السياري 2018، ص.2). ستعمل عدة مصطلحات للدلالة على الحوكمة ومن قبل الباحثين والمنظمات مثل الحكم، الحكمانية الحكم الرشيد، الحكم الصالح، منهجية الإدارة، الإدارة الرشيدة. ويعود الفرق بين هذه التسميات إلى اختلاف وجهات نظر كل باحث أو منظمة ومن حيث توجهاتهم الإيديولوجية، وخلفياتهم التي يتناولون من خلالها معاني الحوكمة.

اصطلاحاً: وردت عدة تعريفات للحكم الراشد في المواثيق الدولية أو مؤسسات وهيئات مالية دولية وكذا المعهد الدولي للعلوم الإدارية أعطى تعريف للحكم الراشد بأنه: "العملية التي بواسطتها يمارس أعضاء المجتمع السلطة والحكم وقدرة التأثير السياسي ومن القرارات التي تهم الحياة العامة الاقتصادية والاجتماعية" (فوكة 2010، ص.12)

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: عرف الحوكمة بأنها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون البلد على جميع المستويات. وتتألف الحوكمة من الآليات والعمليات والمؤسسات يعمل من خلالها المواطنون والجماعات لتحقيق مصالحهم، يتوسطون في خلافاتهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم. وتعرف الحوكمة الإدارية بأنها مجموعة القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والكفاءة في أداء الإداريين طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة، لتحقيق خطط وأهداف أي عمل منظم سواء في وحدات القطاع الخاص أو في وحدات القطاع العام للدولة. (عبد العزيز 2022، ص.2)

#### أ.1. العوامل المؤدية الى ظهور مفهوم الحوكمة "governance good":

إن ظهور مفهوم جديد في أي حقل معرفي يرتبط بمجموعة من المتغيرات والتحوليات، حيث يعود ظهور مفهوم الحوكمة الى كتابات البنك الدولي وغيره من المؤسسات الدولية والمنظمات المالية إلى أواخر الثمانينات من القرن الماضي إلى جملة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تتمثل في:

\*العولمة كمسار وما تضمنته من عمليات تتعلق أساساً ب: عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتزايد دور المنظمات غير حكومية على المستوى الدولي والوطني.

\*عولمة آليات وأفكار اقتصاد السوق ما أدى إلى تزايد دور القطاع. (لعجال 2010/2009، ص.25)

\*تضخم الجهاز البيروقراطي وترهل الإدارة الحكومية نتيجة استمرارية الإدارة التقليدية في تمسكها بمبادئ البيروقراطية، وعدم محاولة هذه الأجهزة الحكومية التكيف مع المتطلبات المتغيرة المتسارعة للمجتمعات وذلك باستخدام التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (ازروال 2008/2009، ص.32).

\*استمرار ظاهرة الدولة الأمنية والتي تعتمد على استخدام الأساليب القمعية وتضييق مجال الحريات السياسية والإعلامية إضافة إلى احتواء وابتلاع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

\*فشل الدولة: يتضح ذلك من خلال عجز الدولة عن تلبية احتياجات مواطنيها، وفشلها في الوفاء بوعدها خاصة في قارة إفريقيا، والعديد من البلدان النامية الأخرى أين نجدها عاجزة على أن تكون المحرك الرئيسي للتنمية، كما فشلت في تحقيق السلم والأمن والحفاظ على النظام العام وحماية الممتلكات العمومية هذا ما أدى إلى ظهور عامل انعدام الثقة اتجاه المؤسسات الوطنية.

## أ. 2. مبادئ الحوكمة:

ترتكز الحوكمة كمقاربة نظرية على جملة من المبادئ يمكن من خلالها قياس أداء أي منظمة أو نظام، وتتمثل هذه المبادئ في:

المشاركة: وهي حق الجميع للمشاركة في اتخاذ القرار، إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، وتركز المشاركة على حرية التجمع وحرية الحديث وعلى توفر القدرات للمشاركة البناءة.

الشفافية: والتي تركز على حرية تدفق المعلومات بحيث تكون العمليات والمعلومات في متناول المعنيين بها، وتكون المعلومات المتوفرة كافية لفهم ومتابعة العمليات في المؤسسة.

العدالة والمساواة: بحيث تتوفر الفرص للجميع، بكافة أنواعهم وأجناسهم، لتحسين أوضاعهم أو الحفاظ عليها، مثلما يتم استهداف الفقراء والأقل حظا لتوفير الرفاهية للجميع.

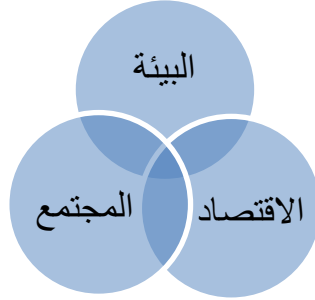
المساءلة: يكون متخذو القرار في القطاع العام والخاص وفي تنظيمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الشعب وكذلك أمام من يهمهم الأمر ولهم مصلحة في تلك المؤسسات .

التمكين والتخويل: بحيث يتم تمكين جميع الأطراف من متابعة الأهداف المشروعة لتحقيقها تحت على الاحترام والثقة: للآخرين سواء من قبل القطاع الخاص أو المجتمعات المدنية أو الحكومة وتحمل اختلاف وجهات النظر المختلفة. (ازروال، 2009/2008، ص.33)

## ب. مفهوم الحوكمة الحضرية:

ظهر أول تعريف للحوكمة الحضرية في أدبيات المؤسسات الدولية أهمها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "الموئل" في الورقة المعنونة "الحملة العالمية للحوكمة الحضرية" سنة 2002 وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

رسم توضيحي 1 (بن غضبان، 2014، ص.39)



وتعتمد التنمية المستدامة على العلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي والحماية البيئية واستحداث العمالة. فالتنمية المستدامة تشمل - من منظور عالم العمل - حجم العمالة ونوعية بيئة العمل، وتحوي جوانب صياغة سياسة العمالة وظروف العمل الأمانة والحماية الاجتماعية وعلاقات العمل السليمة واستراتيجيات تنمية الموارد البشرية. وأستخدم مفهوم سبل العيش المستدامة من قبل البعض كتعبير بديل للعمالة والعمل المستدامين في الاقتصاديات- المنظمة وغير المنظمة، مع الإشارة إلى قدرة الشخص على الحفاظ على قدراته ومصادر قوته وتعزيزها في الحاضر والمستقبل، دون الإضرار بالموارد الطبيعية (مكتب العمل الدولي لجنة العمالة والسياسة، الاجتماعية، 2005، ص.1)

ففي مؤتمر "ريودي جينيرو" سنة 1992، تم التركيز على العنصر البشري باعتباره محور التنمية المستدامة وعمودها الفقري، وعليه فإن التنمية المستدامة هي مقاربة تهدف إلى التقدم و الرفاه الاجتماعي، في ظل احترام الأجيال المستقبلية، أما الاتحاد الأوروبي وفي نفس السنة (1992) فقد عرف التنمية المستدامة على أنها: أسلوب للتنظيم، وإستراتيجية تهدف إلى ضمان الاستمرارية الزمنية لتنمية اجتماعية واقتصادية في ظل احترام البيئة دون تهديد المصادر الطبيعية. (بن غضبان، 2014، ص.40)

في عام 2015 قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بوضع أهداف رئيسية لتحقيق مستقبل أفضل بحلول عام 2030. أطلقت عليها مسمى "أهداف التنمية المستدامة" تهدف إلى توفير حياة كريمة للجميع، والعمل على حماية كوكب الأرض، وتسعى للمضي قدماً لمحاربة الفقر والجوع، والحد من تدهور البيئة، وفي المقابل تعزيز الصحة، التعليم، المساواة بين الجنسين، والسلام والعدالة. يندرج تحت هذه الأهداف مجموعة غايات تتفرع منها مجموعة مؤشرات. ولتحقيق التنمية المستدامة لا بد من التوفيق بين ثلاثة عناصر أساسية وهي: النمو الاقتصادي، الإدماج الاجتماعي، وحماية البيئة وقد قسمت إلى: 17 هدف، 169 غاية و24 مؤشر. (united nations. 2022. ص5)

ج.1 مؤشرات قياس التنمية المستدامة: تنقسم مؤشرات التنمية المستدامة إلى ثالث مؤشرات رئيسية:

اقتصادية فعالة.

اجتماعية عادلة.

بيئية مستمرة. (Odile و autres، 2008، ص51).

تفيد هذه المؤشرات بشكل رئيسي في معرفة حالة الدول، من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى، كما يمكننا من متابعة التقدم والتأخر لكل دولة، مما يعكس مدى مواءمة سياسات الدول لأهداف التنمية المستدامة لا سيما في الجوانب الحضرية، كجودة المياه الصالحة للشرب وشبكة المواصلات والطرق وجودة التعليم والمرافق الصحية، فوجود مثل هذه المؤشرات يقدم المعلومات الدقيقة اللازمة لمتخذي القرار للوصول إلى أفضل رؤية من أجل عملية اتخاذ القرار لتكون أكثر تماشياً مع الواقع وأكثر موضوعية ومراعاة المصلحة العامة . ( Odile و autres ، 2008، ص52). وقد حددت لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة المؤشرات كما يلي:

- ✓ المؤشرات الاقتصادية: تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية في الآتي:
  - \* معدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني.
  - \* الميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.
  - \* قيمة الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
  - \* نسبة المساعدات التنموية الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.
  - \* الاستهلاك السنوي للطاقة وكثافة استخدامها.
  - \* كمية إنتاج النفايات.
  - \* وسائل النقل والمواصلات.
- ✓ المؤشرات الاجتماعية: من أهم المؤشرات الاجتماعية ما يلي:
  - \* السكن ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.
  - \* نسبة السكان العاطلين عن العمل.
  - \* الصحة العامة.
  - \* التعليم والتكوين.
  - \* الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم.
  - \* النسبة المئوية للنمو السكاني
- ✓ المؤشرات البيئية: من أهم المؤشرات التي تهتم بالمحور البيئي مايلي:
  - \* مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية.
  - \* الكمية المبيدات المستخدمة من المبيدات والمخصبات الزراعية.
  - \* مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية.
  - \* نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.
  - \* نصيب الفرد من المياه العذبة.
  - \* نسبة تلوث الهواء المحيط بالمناطق الحضرية.
- ✓ المؤشرات المؤسسية: تتمثل في الآتي:
  - \* تطبيق الاتفاقات العالمية المصادق عليها؛-عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 مواطن.
  - \* عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن؛-عدد أجهزة الحواسيب لكل 1000 مواطن.
  - \* نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي.
  - \* الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية. (صباطوري، 2016، ص302)

#### د. مفهوم المدينة الذكية:

اختلفت المصطلحات التي أُطلقت على المدن الذكية: "مدينة ذكية" أو "مدينة افتراضية" أو "المدينة الرقمية" أو "الإلكترونية" أو "المعرفية" وغيرها، إلا أن التسمية الشائعة حاليا هي "المدينة الذكية" والتي تعرف باللغة الإنجليزية بـ "city smart"، والذي يعتبر المصطلح الأكثر تداولاً. ويرى الفقيه "ريك روبنسون": "أن المدينة الذكية تسعى بشكل منهجي إلى إيجاد وتشجيع الابتكارات في مجال أنظمة المدينة المتاحة بوساطة التكنولوجيا. وتعرف المدينة الذكية على أنها: "تلك المدينة المبتكرة التي تقوم باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغيرها من الوسائل لتحسين نوعية الحياة وكفاءة العمليات والخدمات الحضرية والقدرة على المنافسة، مع ضمان تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والجماعية والبيئية"، وهذا ما يجعل المدن الذكية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة. كما تعرف كذلك على أنها: "المدينة التي تستخدم حلولاً وأساليب مبتكرة تساعد على حياة وبيئة أفضل للإنسان، عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي مدينة وظيفية أكثر كفاءة وتمتاز بمهام كثيرة، من بينها العمل على تحديد التأثيرات البيئية والحد منها عن طريق الحلول التكنولوجية المبتكرة". (حرير، 2020، ص.55).

رسم توضيحي 1 مؤتمر تنمية بغداد الأول - نحو إستراتيجية تنمية مستقبلية متكاملة لمدينة بغداد

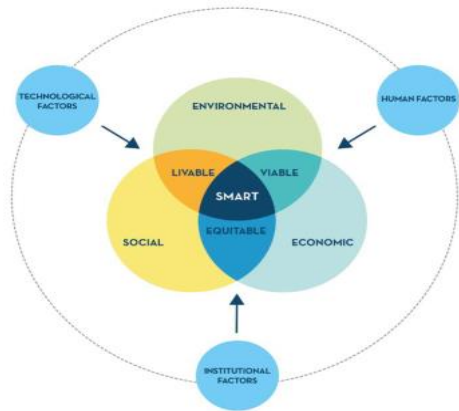
وتداخل بين مبادئ المدن المستدامة (الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية) فيما بينها لتكون:

منصفة تحقق العدالة  
equitable

viable قابلة للاستمرار

ملائمة للعيش  
liveable

حيث تأثر العوامل المؤسسية الإنسانية والتكنولوجية تكون المدن ذكية



## ج.2. عناصر المدينة الذكية:

تضم المدينة الذكية ثلاث عناصر أساسية: تقنية، اجتماعية وبيئية، فمن الناحية التقنية فهي تقوم علي تقنيات المعلومات والاتصالات، الشبكات اللاسلكية، وشبكات أجهزة الاستشعار فالواقع هي مدينة رقمية وافترضية، حيث تشكل عناصر أساسية من البيئة العمرانية، كما أنها عبارة عن تمثيل رقمي متعدد الطبقات للمدينة المستقبلية بوصفها نظاما لتشغيل المجتمع الذكي وإدارة عمرانية ذكية أو البيئات الذكية الرقمية. ومن الناحية البيئية فهي مدينة صحية بيئيا، حيث تتوافر فيها شبكات لتوزيع الطاقة البيئية النظيفة واستخدام موارد الطاقة المتجددة. أما من الناحية الاجتماعية فهي مدينة ذكية وإبداعية ومعرفية، إذ تركز على النشاطات المعرفية وتتمتع بنسبة عالية من التعليم والإبداع، كما تعتمد بشكل أساسي على اللامسات الإبداعية للأفراد، والمؤسسات لإنشاء المعرفة، إضافة إلى البنية التحتية الرقمية. (بلقيدوم و مامن، 2019، ص.168)

## 2 واقع التنمية المستدامة في الجزائر وأفاق التحول نحو المدن الذكية:

تعتبر الجزائر من الدول حديثة الاستعمار التي تأثرت بعدة ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية أدت إلى تحرك عجلة التنمية بشكل بطي وأحيانا، شبه متوقف لاسيما أثناء ما يعرف بـ " العشرية السوداء" وتقل المشاكل الموروثة عن الاستعمار، إلا أنها حاولت أن تواكب التطورات التي فرضتها البيئة الدولية من خلال المشاركة في الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتنمية، في إطار مساعي الأمم المتحدة للدفع بالتنمية المستدامة على مستوى الدول النامية وفي هذا الإطار سطرّت مختلف الحكومات المتعاقبة عدة برامج تنموية يمكن تتبع مساراتها من خلال النقاط الآتية :

### أ. واقع التنمية المستدامة في الجزائر:

يمكن رصد واقع التنمية المستدامة من خلال توضيح مسارات البرامج الاقتصادية التي سطرتها الدولة في هذا المجال، بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2005، ثم البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009، إضافة إلى البرنامج الخماسي 2010-2014. وهذا من خلال الاعتماد على أهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة سالف الذكر (صاطوري، 2016، ص.87)

\*برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004: تمحور حول النشاطات الموجهة لدعم المؤسسات الإنتاجية ودعم أنشطة الزراعة وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية. وأهم محطات البرنامج على مختلف القطاعات تمحورت كما يلي:

✓ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: من أهم ما جاء فيه:

✓ تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.

✓ إعادة تحويل أنظمة الإنتاج لمحاربة ظاهرة الجفاف والتصحر.

✓ حماية الأحواض والمصببات وتوسيع مناصب الشغل في الريف.

✓ حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين العرض من العلف.



- ✓ مكافحة الفقر والتمهيش ومعالجة ديون الفلاحين، وقد تم تخصيص مبلغ يفوق 65 مليار دينار جزائري لاحتواء هذا البرنامج.
- ✓ الصيد والموارد المائية: حيث خصص مبلغ يقارب 10 مليار دينار جزائري والذي كان يهدف أساسا إلى:
- ✓ إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات.
- ✓ دعم نشاطات المتعاملين وإدخال تحفيزات جبائية وجمركية تضمنها قانون المالية لسنة 2001.
- ✓ معالجة ديون المهنيين المتعاقدين المستفيدين من مشاريع والتي قدرت بـ 2.0 مليار دينار جزائري .
- \*التنمية المحلية: لقد كان الهدف من تحقيق تنمية محلية هو الاستجابة لحاجيات المواطنين وتحسين نوعية الإطار المعيشي، حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ قارب 115 مليار دينار، وقد تضمن البرنامج على الخصوص: (صاطوري 2016، ص.90)
- ✓ إنجاز مشاريع البنى التحتية المرتبطة بالطرق والمياه والاتصالات.
- ✓ إنجاز مشاريع تنموية على صعيد المجموعات الإقليمية.
- \*التشغيل والحماية الاجتماعية: خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ 16 مليار دينار جزائري، حيث سمح هذا البرنامج بتجسيد 700 000 منصب شغل دائم، كما تم تخصيص أزيد من 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة، إضافة إلى إصدار تشريعاتك ترمي إلى تأطير سوق العمل.
- \*تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي: من أجل التهيئة العمرانية وإعادة إحياء الفضاءات الريفية والهضاب العليا والواحات ومن أجل تحسين إطار معيشة سكان المناطق الحضرية التي تتميز بالفقر والعزلة تم تخصيص غلاف مالي يفوق 210 مليار دينار جزائري، والذي تتوزع بين البنى التحتية للموارد المائية والسكك الحديدية والأشغال العمومية وحماية الفضاءات الساحلية ومناطق الهضاب العليا.
- \*تنمية الموارد البشرية: قدر الغلاف المالي المخصص لتنمية الموارد البشرية بـ 90 مليار دينار جزائري والذي خصص لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة والرياضة والثقافة. والملاحظ أن من نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي ما يلي:
- ✓ استثمار إجمالي لحوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار دينار جزائري.
- ✓ نمو مستمر يساوي في المتوسط 8.3 % طوال السنوات الخمس، ووصل إلى مستوى 8.6 % في سنة 2003.
- ✓ تراجع في معدلات البطالة من 29 % سنة 2001 إلى 22 % سنة 2005.
- ✓ إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وتسليم الآلاف من المنشآت الجاهزة.
- ✓ انخفاض المديونية الخارجية للجزائر من 31 مليار دولار سنة 2001 إلى أقل من 20 مليار دولار سنة 2005.

✓ تحقق احتياطي صرف فاق 40 مليار دولار بحلول سنة 2004 .

ومن أجل تغطية النقائص المسجلة في هذا البرنامج، فقد حاولت الحكومة استدراك ذلك في البرنامج الخماسي الموالي والمتمثل في البرنامج التكاملي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2005-2009: لقد كان تركيز الحكومة في هذا البرنامج هو مواصلة الجهود لإعادة بناء الاقتصاد الوطني والانفتاح على الاقتصاد العالمي. (صاطوري، 2016، ص.88)

أما أحدث التقارير الدولية فقد صنفت الجزائر في المرتبة الأولى في الخطط الأفريقية والعربية لعام 2022 في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وفقًا لتقرير صادر عن خبراء دوليين نشرته مطبعة جامعة كامبريدج.

وبحسب نفس التقرير، الذي يتحدث عن التصنيف العالمي لمؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2022 تحتل الجزائر المرتبة الأولى عربياً وقارياً والمرتبة 64 عالمياً. (ODD, 30/06/2022)

كما هو الحال في كل عام منذ عام 2016، نشرت شبكة حلول التنمية المستدامة، التي تم إطلاقها في عام 2012 تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، للتو تقريرها لعام 2022 حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

هذا التقرير المكون من 493 صفحة، والذي حرره الاقتصادي الأمريكي الشهير "جيفري ساكس"، هو نتيجة جهد مشترك من قبل خبراء مستقلين من SDSN والمنظمة الألمانية غير الحكومية Bertelsmann Stiftung، التي تأسست في عام 1977 ولها سمعة دولية مثبتة. تم نشره من قبل مطبعة جامعة كامبريدج.

تشير نتائج التقرير إلى أن الجزائر تسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: الهدف 4 (التعليم) والهدف 12 (أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة)، والهدف 17 (الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة) وتحرز تقدماً كبيراً في الهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية 13 (العمل المناخي 15) الحياة الأرضية).

كما يذكر التقرير أنه لا يمكن اعتبار الاختلافات في مركزين أو ثلاثة في الترتيب، والتي تغطي 163 دولة في المجموع، كبيرة. من ناحية أخرى، قد تشير عشرة أماكن أو أكثر إلى تباين ملحوظ في درجة تحقيق أهداف التنمية المستدامة (30/06/2022,p.4).

| GOVERNANCE                                        | ECONOMY                                                                     | MOBILITY                                                                                       | ENVIRONMENT                                                         | PEOPLE                                                                      | LIVING                                                                                |
|---------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------|
| Affordable Housing<br>توفير سكن ملائم ورخيص       | Unemployment<br>بطالة                                                       | Energy saving<br>حفظ الطاقة                                                                    | Sustainable Mobility<br>التنقل المستدام                             | Unemployment<br>بطالة                                                       | Flexible Governance<br>الحكم المرن                                                    |
| Social Cohesion<br>التماسك الاجتماعي              | Social cohesion<br>التماسك الاجتماعي                                        | Shrinking cities<br>انكماش المدينة                                                             | Inclusive Mobility<br>التنقل الشامل للجميع                          | Shrinking cities<br>انكماش المدينة                                          | Shrinking cities<br>انكماش المدينة                                                    |
| Health Problems<br>المشاكل الصحية                 | Poverty<br>الفقر                                                            | Holistic approach to environmental and energy issues<br>التوجه الشمولي للمشاكل البيئية والطاقة | Multimodal public transport systems<br>تعدد نماذج أنظمة النقل العام | Economic Decline<br>تردي اقتصادي                                            | Combination of formal and informal government<br>الجمع بين الحكومي الرسمي وغير الرسمي |
| Crime rate<br>نسب الجريمة                         | Ageing Population<br>التشيخوخة السكانية                                     | Pollution<br>التلوث                                                                            | Pollution<br>التلوث                                                 | Territorial Cohesion<br>التماسك الإقليمي                                    | Territorial Cohesion<br>التماسك الإقليمي                                              |
| Urban Sprawl<br>الانتشار الحضري                   | Social diversity as source of innovation<br>التنوع الاجتماعي كمصدر للإبتكار | Urban sprawl<br>الانتشار الحضري                                                                | Traffic Congestion<br>الزحام المروري                                | Mono-sectorial Economy<br>اقتصاد القطاع الواحد/الاقتصاد الأحادي القطاع      |                                                                                       |
|                                                   |                                                                             |                                                                                                | Non-car Mobility<br>التنقل الغير معتمد على السيارات                 | Sustainable local economies<br>استدامة الاقتصادات المحلية                   |                                                                                       |
| التحديات التي تواجهها المدن في دول العالم الثالث. |                                                                             |                                                                                                |                                                                     | Social diversity as source of innovation<br>التنوع الاجتماعي كمصدر للإبتكار |                                                                                       |

#### ب-أفاق التحول نحو المدن الذكية بالجزائر:

تواجه مدينة الجزائر العاصمة اليوم تحديّان أساسيان: الأول، تشعب المدينة واكتظاظها السكاني وتنوعها الوظيفي، أما الثاني فيتمثّل في الامتداد العمراني الضاحوي (étalement urbain périphérique) وخاصة التعمير المنتشر والمبعثر (جزائر غداً، ملفات الهيئنة العمرانية، 1995:ص5) وبالنظر إلى مؤشر الكثافة السكانية، نلاحظ أنّ ولاية الجزائر كوحدة ترابية حضرية بمساحتها الحالية 922 80 هكتار، يصل متوسط الكثافة السكانية الخام إلى 37 نسمة/الهكتار عام 2005، مقابل 150 نسمة في بيروت، 200 نسمة في القاهرة، 93 نسمة في برشلونة، 62 نسمة في بغداد، 60 نسمة في عمّان. لهذا تبتذل الحكومة الجزائرية على الصعيد الحوكمة الحضرية المحلية مجهودات جادة للتحول نحو المدن الذكية لا سيما بالمدن الكبرى وذلك لمواجهة أزمة تضخم المدن والاختناق المروري والضغط الهائل على البنى التحتية لهذه المناطق العمرانية، (جزائر غداً، ملفات الهيئنة العمرانية، 1995:ص6) فضلاً عن انتشار الأزمات الاجتماعية كالبطالة وأمراض العصر الناتجة عن ضغط المدن كالاكتئاب، وأمراض الضغط العصبي وغيرها مما جعلها تتبنى جملة من المشاريع لإنشاء مدن مستدامة تواكب الثورة الرقمية والتكنولوجيا وذلك من خلال جملة من الآليات القانونية تمهد الطريق لعملية التحول نحو المدن الذكية انطلاقاً من ترسانة من القوانين والتشريعات لتسيير المدن الجديدة من أهمها المرسوم التنفيذي 275/04 المعدل والمتمم المتضمن إنشاء المدينة الذكية سيدي عبد الله حيث يهدف المشروع إلى تحسين إدارة العاصمة وتطوير نمط عيش المواطنين، وتتطلع الحكومة الجزائرية من خلال المدينة الواقعة بضاحية سيدي عبد الله (25 كيلومتراً غربي العاصمة الجزائرية) إلى الإسهام في استثمار استراتيجي يكفل تسييراً أذكى للطاقة، عن طريق استخدام الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وأن تعمل على تحسين وترشيد إدارة قطاعات النقل والبيئة والري، بما يخدم في النهاية- الاقتصاد إضافة الى إطلاق هذا المشروع المستقبلي والذي يترتب على مساحة تبلغ 20 ألف هكتار في منطقة إستراتيجية على مفترق طرق بين المحاور الشمالية والجنوبية

والشرقية الغربية للبلاد.. وفي هذا الصدد، صرح مراد غواتي المدير العام للمؤسسة العمومية للمدينة الجديدة بوغزول، إن مصالحه تعمل على بناء "مدينة حديثة من أجل جذب السكان وخلق توازن بين الساحل والهضاب العليا والجنوب" وهي مدينة جديدة تمثل "تجربة قد تمتد لاحقاً إلى مناطق أخرى تضم مدينة المستقبل بوغزول مركزاً لوكالة الفضاء الجزائرية، ومحطة قطار جديدة ومطاراً دولياً وتم الانتهاء من العمل على البنية التحتية الأساسية، حيث تم إنجاز 28 كيلومتراً من الأنفاق المخصصة للكهرباء والألياف البصرية ومياه الشرب وشبكات الري للمساحات الخضراء (compromising-projects-for-smart-and-sustainable-cities-in-algeria, 2022).

وتعد بوغزول واحدة من خمس مدن جديدة في الجزائر، مثل مدينة سيدي عبد الله بالعاصمة التي توجد بها مناطق ترفيهية ومراكز صحية وقطب لصناعة الأدوية ومركز جامعي جديد.

ويهدف القائمون على المشروع إلى بناء مدينة "جذابة، ذات مؤشرات تنمية مستدامة مع ضمان الراحة للسكان، إنها مدينة ذكية، مرنة ومتصلة" وفق ما ذكره المدير العام لمشروع مدينة سيدي عبد الله. (هوداف، 2018، ص.24)

بناء هذه المدن ينضوي تحت خانة أولويات الجزائر للقضاء على العشوائيات والسكنات الهشة. وتخفيف الضغط على المدن الكبرى مثل وسط العاصمة وهران وقسنطينة حيث تقدم الدولة مساكن منخفضة التكلفة وقروض بدون فوائد في أقطاب مجاورة.

مما سبق يمكن القول إن عملية التحول تواجه عدة تحديات أهمها:

- ✓ كيفية الموازنة بين النمو السكاني والنمو المجالي الحضري.
- ✓ الحدود التي تقف عندها المدينة، والتحكم بعملية التنظيم المجالي، وإنتاج المجالات الإقليمية التي تشكل إطاراً يستوعب هذا النمو.
- ✓ التكلفة المرتفعة للتجهيزات التقنية التي تتطلبها عملية رقمنة التسيير الحضري.
- ✓ الكادر البشري المؤهل للقيام بعملية التحول، سواء الأطقم فنية أو الإدارية.

خاتمة:

تعتبر الحوكمة الحضرية المحلية مدخلا منطقيا لإقامة مدن ذكية من شأنها تحقيق أهداف التنمية المستدامة المسطرة من طرف الدولة، فمن خلال هذه الورقة البحثية يمكن القول أن نجاح الخطة الحضرية الجديدة، مرهون بأسس الديمقراطية ومشاركة جميع فواعل النظام الحضري، كما ينبغي أن تأخذ بالاعتبار عنصر الاستدامة والتخطيط على المدى البعيد وأن تكون مرنة وقادرة على التكيف بسرعة. وينبغي أن تكون هذه الحوكمة متعددة النطاقات ومتعددة المستويات، بإتباع أساليب مبتكرة والاعتماد على التخطيط الاستراتيجي، الاستشراف والانفتاح على الأفكار الجديدة والاستجابة للتحويلات السريعة التي تشهدها البيئات الحضرية، كما خلصت الدراسة الى نتيجة مفادها أن أساليب إدارة المناطق الحضرية الكبرى تؤثر تأثيرا مباشرا على عملية التنمية المستدامة بالمدن الذكية، ويعود السبب الى وجود علاقة تفاعلية وظيفية بين الحوكمة الحضرية والمدن الذكية التي تؤثر على مؤشرات التنمية المستدامة تأثيرا طرديا وعليه نخلص الى التوصيات الآتية:

✓ يجب أن تتأقلم الحوكمة الحضرية المحلية بمرونة مع التغييرات التي تطرأ على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحضرية (مثل الضغوط الجديدة التي يثيرها العصر الرقمي المتغير باستمرار، والاقتصاديات التي تعتمد بشكل متزايد على الشبكات الافتراضية وعلى نقل الأنشطة إلى مناطق أخرى.

✓ مراعاة النظام الاجتماعي للدولة عن طريق تبني سياسات تنموية في المجال الحضري تعمل على تحسين المستوى الاجتماعي للأحياء الفقيرة والهشة.

✓ استغلال الطاقات المتجددة في المدن الجديدة من شأنه التسريع من وتيرة التحول نحو المدن الذكية لا سيما، أن الجزائر تمتلك الإمكانيات الطبيعية لذلك.

✓ أخيرا، أن تتأقلم المدن الجزائرية مع التقلبات العالمية كتفاوت معدلات النمو الاقتصادي، والأزمات المالية والاقتصادية، وتأثير تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

## قائمة المراجع

### قائمة المراجع باللغة العربية:

1. الجزائر غدا (1995)..ملفات الهيئة العمرانية. الجزائر: وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية.
2. ازروال، ي. (2009/2008). الحكم الراشد بين الاسس النظرية واليات التطبيق، دراسة في واقع التجربة الجزائرية. باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية باتنة.
3. السيارى، س. م. (16 ديسمبر 2018). مفهوم الحوكمة .. التعريف والمبادئ. صحيفة مال. 2/4،
4. بلقيدوم، ص، & مامن، ح. (2019). المدينة الذكية: آفاق جزائرية بخطى عالمية. مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية. المجلد 03. العدد 01. ص-160-176.
5. بن غضبان، ف. (2014). المدن المستدامة والمشروع الحضري نحو تخطيط استراتيجي مستدام. عمان، الاردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
6. برنامج الأمم المتحدة. (1991). دور الأمم المتحدة - العمل من أجل البيئة. مجلة صوت البيئة العدد الاول. ص-3-4.
7. حرير، ا. (2020/03/13). المدن الذكية وعملية تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أي مفهوم وأي دور؟ البناء والتعمير.. (1) 4
8. صاطوري، أ. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات. مجلة الباحث ص-298-319.
9. فوكه، س. (ديسمبر، 2010). كلية الحقوق والعلوم السياسية. ورقلة. الجزائر، : الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية.
10. لعجال، ل. (2010/2009). واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
11. مكتب العمل الدولي لجنة العمالة السياسية والاجتماعية. (2005). تعزيز التنمية المستدامة لتحقيق سبل عيش مستدامة. جنيف: الأمم المتحدة. مكتب العمل الدولي.

### قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

12. devas, n. (2004). *Urban Governance Voice and poverty in the devloping world*. UK: Earthscan publication.

13. Kutzmark , Tammy; Don, Geis;. (2/12/1998).
14. ODD, R. s. (30/06/2022). *l'Algérie classée au 1er rang aux plans africain et arabe en 2022*.
15. Odile, B., & autres. (2008). *les indicateurs de développement durable*. France: l'institut de l'environnement édition François.
16. Pierre, J. (2014). Can urban regimes travel in time and space?urban regime theory;urban governance theory;and comparative urban politics. *Urban affairs review* , 06, pp. 851-872.
17. *The globL Campaign on Urban governance*. programme, (2002, march). United Nations Human settlement.

#### المواقع الالكترونية

18. *united nations*. (2022, February 7-9). Consulté le 02 02, 2023, sur Department of Economic and Social Affairs:  
<https://bit.ly/3SOfk9o>
19. *compromising-projects-for-smart-and-sustainable-cities-in-algeria*.(2022, 12 05). Consulté le 01 28, 2023, sur euronews:  
<https://bit.ly/3jc5kx5>
20. عبد العزيز, س. (jan, 2022). الحوكمة الإدارية في جماعة الإخوان المسلمين في مصر. Consulté le Jan 27, 2023, sur researchgate:  
<https://bit.ly/3Yl7mzt>
21. هوداف, ر. (2018, 31 5). الجزائر تُرجى افتتاح مدينتها الذكية. Consulté le 02 03, 2023, sur المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:  
<https://bit.ly/3kMNmb8>